



# السنة والكرد والأقليات مع تأجيل الانتخابات إلى نهاية 2018

## البرلمان يستعد لحسم المواعيد عبر التصويت السري

□ بغداد / محمد صباح

يلجأ مجلس النواب لحسم مواعيد الانتخابات، في جلسة اليوم الخميس، إلى المقترح الذي تقدمت به الحكومة لإجراء الانتخابات في ١٢ أيار المقبل، إلى جانب مقترح القوى السنية، الذي يحمل توقيع مئة وخمسين نائباً لتأجيل الانتخابات لمدة سنة، عبر التصويت السري. وتبني كتل تحالف القوى العراقية والوطنية والكرديستانية وجميع الأقليات في مجلس النواب بالإضافة إلى بعض النواب من التحالف الوطني سيناريو تأجيل الانتخابات البرلمانية والمحلية إلى الأول من شهر كانون الأول لعام ٢٠١٨. وتؤكد النائبة عن كتلة اتحاد القوى العراقية زيتون الدليمي، في تصريح لـ "المدى"، أن "الكتل السنية قدمت طلباً إلى رئاسة مجلس النواب تطالب فيه بتأجيل الانتخابات البرلمانية والمحلية إلى الأول من شهر كانون الأول المقبل"، مبيّنة أن "هذه الفترة ستساعد العوائل النازحة للعودة إلى مناطقهم ومدنهم".



لجان انتخابية في بغداد.. اشراف

والشعبية لإكمال الشروط اللازمة التي حددها مجلس الوزراء مع تعديل عمل مجلس النواب. في حين يتحدث المقترح الثاني عن عدم شمول المحافظات التي احتلتها تنظيمات داعش في حال إجراء الانتخابات بالمواعيد

المحددة واقتصار إجرائها في المحافظات الأخرى. بحسب النائب الدليمي فإن ١٥٠ نائباً وقعوا على طلب تأجيل الانتخابات البرلمانية والمحلية من مختلف الكتل والأحزاب، موضحة أن "جلسة

اليوم الخميس ستحسم موضوع مواعيد الانتخابات بالتصويت السري وليس العلني". وحذفت اللجنة القانونية النيابية من مسودة قانون الانتخابات، المواعيد التي اقترحتها الحكومة لإجراء

الانتخابات في النصف الأول من شهر أيار المقبل. ورفضت اللجنة تضمين التوقيتات في التعديلات التي أقرتها على مسودة قانون الانتخابات، تاركة للبرلمان خيار تحديد مواعيد جديدة للانتخابات سيتم تحديدها في جلسة نهاية

الأسبوع الجاري. وتضيف زيتون الدليمي إن "الجنة القانونية في مجلس النواب ستعرض المقترح الذي تقدمت به الحكومة لإجراء الانتخابات في ١٢ أيار المقبل مع طلب القوى السنية الداعية

لتأجيل الانتخابات للتصويت في جلسة اليوم الخميس لاختيار أحدهما". وتكشف عن طلب آخر قدم إلى رئاسة مجلس النواب يحمل توقيع (١٢٠) نائباً يطالبون باعتماد التصويت السري لاختيار أحد الخيارين اللذين ستعرضهما القانونية النيابية". وتلفت القيادية في تحالف القوى إلى أن "هناك مقبولة كبيرة لدى غالبية الكتل البرلمانية بتأجيل الانتخابات إلى شهر كانون الأول المقبل"، مشيرة إلى أن "القانونية البرلمانية بحثت عن مخرج لسيناريو تأجيل الانتخابات من خلال عرض فكرة تدوير عمل البرلمان وتمديده لحين إجراء الاقتراع".

وتلقت المحكمة الاتحادية خطابين من البرلمان والحكومة بشكل منفرد، يستوضحان فيها عن دستورية تأجيل الانتخابات. وتنتظر السلطان التشريعية والتنفيذية رد القضاء لحسم الجدل حول مواعيد الانتخابات في مجلس النواب. وتنبه الدليمي إلى أن "سيناريو التأجيل سيضمن في مادة من مواد قانون انتخابات مجلس النواب ويشرح فيه الأسباب الموجبة التي دفعت وأدت إلى لجوء البرلمان للتصويت على تأجيل الانتخابات". بدورها تؤكد عضو اللجنة

القانونية في مجلس النواب زينب السهلاني أن "الكتل السنية طرحت في آخر اجتماع للجنة القانونية مساء الثلاثاء الماضي فكرة تأجيل الانتخابات لمدة سنة"، لافتة إلى أن "هذا الطلب سيدعم بمعدل عن قانون الانتخابات في جلسة نهاية الأسبوع". وتضيف السهلاني، في حديث مع "المدى"، أن "رئاسة مجلس النواب ستعرض مقترح الحكومة لإجراء الانتخابات وطلب تأجيل الانتخابات للتصويت بطريقة الاقتراع السري من أجل التخلص من ضغوطات رؤساء الكتل والشارع العراقي". وكانت اللجنة القانونية قد كشفت، يوم الإثنين الماضي لـ (المدى)، تسلمها ٧٠ تعديلاً مقترحاً على قانون انتخابات مجلس النواب النافذ لتضمينها في المسودة النهائية، ورأت أن الوقت لا يكفي لانتهاء من هذه المقترحات. وتلفت النائبة عن كتلة الأحرار إلى أن "كتل اتحاد القوى العراقية والكرديستانية وائتلاف الوطنية بالإضافة إلى بعض الأقليات تبني موضوع تأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة لا تقل عن السنة"، مشددة على أن "تمرير موضوع تأجيل الانتخابات ليس بالسهل في مجلس النواب".

## وصف انسحاب الاتحاد الإسلامي بغير الصائب

## بارزاني: سعادة بتبادل الوفود وحل الخلافات مع بغداد

## مبعوث ترامب للعبادي والجبوري: نجدد دعمنا للعراق

□ بغداد / المدى

أكد رئيس حكومة إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، أمس الأربعاء، أن حكومته سعيدة بتبادل الوفود بين بغداد وأربيل لحل الخلافات القائمة، فيما اعتذر عن تلبية دعوة رئيس البرلمان لحضور مؤتمر للمصالحة. وقال بارزاني، في مؤتمر صحفي، تابعته (المدى)، أنه "تم الاتفاق مع الحكومة الاتحادية على مسألة المطارات تكن القضية متوقفة على قرار سياسي". وأضاف رئيس حكومة الإقليم "نحن سعداء بالاتجاهات الجارية بين بغداد وأربيل ونعتبرها بداية جيدة ونأمل عودة العلاقات إلى سابق عهدها"، موضحاً أن "الاجتماعات تمخض عنها تبادل زيارات الوفود بين بغداد وأربيل وتشكيل لجان متخصصة بحل الخلافات". وأشار بارزاني إلى أنه "لم يبلغ رسمياً بوجود حساب مصرفي مخصص لإرسال الرواتب إلى

موظفي الإقليم من قبل بغداد ولا صحة لما يتداول بهذا الشأن". لافتاً إلى أن حكومة أربيل "ترحب بأي جهد يصب في حلحلة الخلافات مع الحكومة العراقية على أن تأخذ الإجراءات القالب الرسمي". وذكر بارزاني أنه "سقوم بكل ما يمكن لتأكيد بغداد من صحة قوائم موظفي وزارتي التربية والصحة المرسله إليها وفق النظام البايومتري"، متوقفاً أن "تتوصل الاجتماعات المقبلة بين بغداد وأربيل إلى صيغة توافق تضمن إعادة فتح الطرق المغلقة". وأضاف بارزاني أن "حكومة الإقليم لا تطلب أكثر من حلها في موازنة العراق ولا ترضى بأقل منه". وفي سياق آخر، قال رئيس حكومة إقليم كردستان، الذي أجرى جولة أوروبية مؤخرًا والتقى البابا فرنسيس في الفاتيكان، أن البابا فرنسيس، أكد دعمه لحل الإشكاليات مع بغداد وفق الدستور العراقي". إلى ذلك، قال بارزاني إن "رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، وجه دعوة لحضور مؤتمر تحت شعار

نعم للمصالحة الوطنية والتنمية في العراق خلال يومي ٢٤ و ٢٥ من شهر كانون الثاني الجاري في بغداد، مشيراً إلى أنه "لم يحسم بعد إجراء الزيارة نظراً لمشاركته حينها في منتدى دافوس". وأوضح أنه "سيوفد ممثلاً عنه إلى بغداد لحضور المؤتمر في حال عدم حضوره". وختم بارزاني مؤتمره قائلًا إن "قرار انسحاب الاتحاد الإسلامي الكردستاني من حكومة الإقليم، قرار غير صائب ولا يخدم مصالح شعب كردستان"، لافتاً إلى أن "هناك فرقاً بين قضية انسحاب الاتحاد الإسلامي من الحكومة واستمرار وزيارتهم في الحكومة". وأكد بارزاني، أن "حكومة إقليم كردستان مستمرة رغم انسحاب بعض الأطراف منها". جاء ذلك بعد ساعات من إعلان الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني صلاح الدين بهاء الدين، انسحاب حزبه من حكومة إقليم كردستان. وقال بهاء الدين، في مؤتمر صحفي تابعته (المدى)، إن "قرار الانسحاب تم بموافقة أغلبية أعضاء القيادة

وأضاف الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني إن "الاتحاد الإسلامي الكردستاني عمل بحرص في حكومة الإقليم"، لافتاً إلى أن "قرار الانسحاب ليس معناه أن الاتحاد الإسلامي هو ضد حكومة الإقليم كما أن الاتحاد الإسلامي لا يرغب بانتهيار الحكومة وحدوث فراغ أمني". وتابع بهاء الدين أن "الاتحاد الإسلامي قدم خلال الفترة الماضية مشاريع تهدف إلى خدمة مصالح المواطنين لتوفير الرواتب وتطهير قوائم الناخبين والتدقيق في واردات النفط"، مشيراً إلى أن "بقاها في هذه الحكومة سبب لنا الإحراج أمام الشعب ومؤيدي حزبنا". وكان الاتحاد الإسلامي الكردستاني قد أمهل، في ٢٤ كانون الأول ٢٠١٧ حكومة إقليم كردستان حتى يوم ١٥ كانون الثاني، لإجراء الإصلاحات وتحسين الأوضاع المعيشية، مبيّناً أنه في حال عدم استجابة الحكومة سيعلن موقفه الحاسم بشأن المشاركة في حكومة الإقليم.

## دولة القانون: التحالفات تكرس المحاصصة ولا بديل عن الأغلبية

## وفد من تحالف الفتح يبحث مع الحكيم استعداداً للانتخابات

□ بغداد / المدى

شدد رئيس كتلة الحكمة النيابية عمار الحكيم، مساء الثلاثاء، على إجراء الانتخابات بموعدها والتنافس على وفق البرامج الانتخابية، جاء ذلك خلال استقباله وفداً من تحالف "الفتح" الذي يترعاه هادي العامري. وكان تحالف الفتح قد انضوى في التحالف الذي يترأسه رئيس الوزراء حيدر العبادي ويضم عدداً من الكيانات بينها كتلة الحكمة، إلا أنه سرعان من انسحب من دون توضيح الأسباب وأثارت تسريبات على مواقع التواصل الاجتماعي ترضى على أن انسحاب تحالف الفتح الذي يضم بعض فصائل الحشد قد انسحب اعتراضاً على انضمام الحكيم إلى التحالف الذي يترأسه العبادي.

وقال مكتب العامري، في بيان نشرته (المدى) في العبد السابق، إن "انسحاب تحالف الفتح من تحالف النصر جاء لأسباب فنية، وليس كما يشاع في الإعلام والمتصدين بالماء العكر إنه جاء لخلافات مع الأخ رئيس الوزراء حول شروط الترشح لرئاسة الوزراء المقبلة". وأضاف زعيم منظمة بدر إن "دعوة السيد عمار الحكيم والسيد مقتدى الصدر ونوري المالكي لهذا التحالف كان بالاتفاق مع رئيس الوزراء. وما يشاع أن تحالف

الفتح اشترط على رئيس الوزراء عدم مشاركة تحالف السيد الحكيم والسيد الصدر في هذا التحالف ما هي إلا أكاذيب ليس لها أساس من الصحة". وعلى إثر ذلك زار وفد من تحالف الفتح، رئيس كتلة تيار الحكومة عمار الحكيم. وقال مكتب الأخير في بيان تلقته (المدى) مساء الثلاثاء، إن "الحكيم استقبل بمكتبه في بغداد وفداً من ائتلاف الفتح الانتخابي برئاسة هادي العامري وعدداً من القيادات في الائتلاف وبحث معهم تهيئة الأجواء المناسبة للانتخابات القادمة".

ونقل البيان عن الحكيم تأكيده على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، مشدداً على "أهمية توثيق العلاقة بين الائتلاف الانتخابية وإدامتها والتنافس وفق البرامج الانتخابية الواقعية المبينة على أساس الأولويات التي تأخذ بعين الاعتبار تحديات المرحلة الحالية". ودعا رئيس كتلة الحكمة النيابية إلى "رصد الصل في مواجهة تحدي بناء الدولة وتوفير الخدمة الذي يحتاج العراق للنصر فيه ومن دونها تكون كل الانتصارات السياسية والعسكرية والاجتمعية منقوصة"، داعياً أيضاً إلى



لقاء الحكيم وقيادات تحالف الفتح الثلاثاء،

تشمل جميع المكونات لا الكتل. وقال البييجي في بيان تلقته (المدى)، نسخة منه، إن "التحالفات بين الأحزاب السياسية عبارة عن تحالفات ورقية لم تبني على أساس قوي ومتين أو وفق شروط ومبادئ المصلحة العامة للبلد التي يكون هدفها الأول العمل على خدمته والشعب"، مبيّناً أن "هذه التحالفات تمت على أساس المصلحة الحزبية لكل حزب ضارين عرض الحائط المصلحة العامة". وتابع النائب عن ائتلاف دولة القانون إننا لسنا ضد التحالفات الجديدة بل على العكس إننا ندعمها ولكن يجب أن تتشكل على وفق مصلحة البلد والشعب وأن لا تكون مجرد شعارات رنانة، لا تقدم شيئاً سوى مزيد من الخراب والدمار لبلدنا بسبب المحاصصة الحزبية المقيتة". وأضاف البييجي أن "هذه التحالفات هي تكريس لبدء المحاصصة القومية والحزبية من أجل مصلحة الأحزاب السياسية التي شعرت بأنها لن تجني شيئاً في الانتخابات المقبلة"، مبيّناً أن "الشارع رفض تلك الأحزاب لتنتج الأخيرة نحو عقد تحالفات انتخابية". ودعا البييجي إلى "حكومة أغلبية سياسية تشمل جميع المكونات لتحالفات محاصصة لا طائل منها"، عاداً أن "مثل هكذا حكومة تقود البلاد إلى بر الأمان".



□ بغداد / المدى

جدد مبعوث الرئيس الأمريكي لشؤون التحالف الدولي بريث ماكفورك، موقف بلاده الداعم للعراق ودعم جهود إعادة الإعمار. وقال مكتب العبادي في بيان تلقته (المدى) نسخة منه، إن الأخير "استقبل مبعوث الرئيس الأمريكي لشؤون التحالف الدولي بريث ماكفورك"، مبيّناً أن "اللقاء بحث تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتأكيد الموقف الأمريكي الداعم لاستقرار العراق وتعزيز قدراته ودعم جهود الإعمار ودعوة الشركات الأمريكية للمشاركة في الاستثمار والاستقرار". وقدم ماكفورك، بحسب البيان، تعازيه للشعب العراقي بالعمل الإرهابي الذي استهدف المواطنين في بغداد، مؤكداً "دعم الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وتأكيد حرصها على ترميم النصر الذي تحقق على عصابات داعش الإرهابية". وأشاد ماكفورك بـ"التوجه الوطني لجسدر العبادي وقيادته الحكيم للبلد والحفاظ على وحدة العراق واستقراره". وفي سياق متصل، بحث رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أمس الأربعاء، مع مبعوث الرئيس الأمريكي لشؤون التحالف الدولي بريث ماكفورك والوفد المرافق له أبرز التطورات السياسية والأمنية في العراق والمنطقة. وذكر بيان مكتب رئيس مجلس النواب تلقته (المدى) نسخة منه، أن الجانبين بحثا "سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، والجهود الدولية في ملف مكافحة الإرهاب، كما بحث اللقاء الانتخابات وملتف إعادة إعمار المناطق المتضررة جراء ممارسات تنظيم داعش الإرهابية". وأكد الجبوري إن "العراق مقبل على مرحلة مهمة تتطلب تحشيد الجهود من أجل إنجاز الاستحقاقات الانتخابية بنجاح وشفافية، عبر توفير جميع مستلزمات التي تتيح مشاركة العراقيين كافة من دون استثناء". وأضاف رئيس البرلمان أن "التحدي الآخر الذي يشغلنا هو إعمار المناطق المتضررة جراء الإرهاب التي تستدعي دعماً إقليمياً ودولياً من أجل تأهيل مدننا المحررة لضمان عودة سريعة وأمنة لعاؤنا النازحة التي تعرضت لظروف قاهرة خلال الفترة الماضية". وطالب الجبوري من "الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي بالإسهام في مؤتمر المنحصرين من أجل إعمار العراق الذي سيعقد قريباً في الكويت"، مثنياً في الوقت ذاته "الموقف الأمريكي الداعم للعراق على المستويات كافة"، من جانبه أكد ماكفورك "دعم حكومة بلاده للعراق في حربه ضد الإرهاب"، مشدداً على "ضرورة إدامة التنسيق بين البلدين خاصة ما يتعلق بالمفنيين والأمني والاقتصادي".